

قروض لبنان المضطربة في مرمر نيران المحاكم

يتضمن مثل تلك الشروط، مما فتح الباب لصناديق التحوط وداغنين نشاطه آخرين للسير في طريق التقاضي. ومع تاهب الأرجنتين لإعادة تفاوض جديدة بشأن ديونها، فإن غالبية سنداتنا الجديدة تحوي شروط العمل الجماعي المحسن هذه مما يعني إمكانية المضي في إعادة الهيكلة في حالة موافقة ثلثي حملة الدين أو ثلاثة أرباعهم. ولم تكلل جهود لإدراج تلك الشروط في سندات لبنان في العام 2016 بالنجاح بسبب التعقيدات السياسية الناشئة عن فراغ حكومي، حسبما قاله مصدر مالي مطلع.

وقال مصدر مالي لرويترز، والذي أشار إلى عدم إصدار لبنان سندات دولية منذ 2017، إن غياب شرط العمل الجماعي المحسن يفرض عليه التفاوض بشأن كل من سلاسل سندات على حدة إذا كان له أن يمضي صوب إعادة الهيكلة. ويشهد صندوق النقد على أن مثل تلك الشروط تسهم عموماً في خفض تكاليف الاقتراض ويمكن أن تقدم مساعدة عملية للبلاد منخفضة التصنيف في خضم فترة صعوبات بالسوق.

لكن آخرين يقولون إنها لا تخلو من أوجه قصور. وعلى سبيل المثال، في الأوضاع التي يسعى فيها المقترض لإعادة هيكلة كتلة كبيرة من التزامات ديونها فإنه سيتعين عليه مخاطبة كل مجموعة من حملة السندات على حدة. ونحو ثلثي الدين الأجنبي للبنان في حوزة البنوك المحلية وفقاً للتقديرات، لكن البقية مع أسماء أجنبية.

وحسب بيانات ريفيتيف، فإن من بين حملة سندات لبنان بنهاية سبتمبر هناك أموندي وإينسكو وجيه.بي مورغان وإينسكو برنشتاين وفيديليتي.

ومن غير الواضح من يحمل الدين القائم حالياً بعد قلاقل داخلية وتراجعات حادة في أسعار السندات لأسابيع.

تواجه السندات السيادية اللبنانية في ظل استمرار الضبابية السياسية، التي تلقي بظلال قاتمة على الأوضاع الاقتصادية للبلاد، مخاطر التعرض للملاحقة من طرف المحاكم الدولية في حال رفض الدائنون إعادة هيكلة تلك القروض.

بيروت - اعتبر محللون أن أي محاولة لبنانية لإعادة هيكلة للديون السيادية ستزيد الأمور تعقيداً على الأرجح في ظل غياب شرط قانوني شائع يمنع حملة السندات من عرقلة المفاوضات في المحاكم.

ويأتي هذا الخوف في ضوء إشارات الإنذار التي تطلقها سندات لبنان من أزمة ديون سيادية تلوح في الأفق. ويعتبر لبنان أن بين عدد قليل من الدول إلى جانب البهاما وأذربيجان ومقدونيا وبولندا التي لا تستخدم ما يسمى بشروط العمل الجماعي المحسن، في الإطار القانوني الحاكم لبيعات سندات في الآونة الأخيرة.

ووفق صندوق النقد الدولي، أصدر البلد المازوم سندات دولية بنحو 15 مليار دولار منذ أكتوبر 2014 دون استخدام تلك الشروط، أي أكثر من أي بلد آخر.

وتيسر مثل تلك الشروط التي يشجع عليها صندوق النقد المضي قدماً في إعادة هيكلة ديون الدول عن طريق تمكين غالبية الدائنين من الاتفاق على تعديل شروط السداد في العقد أو إعادة هيكلة الدين، متجاوزين أي عقبات قد يضعها دائنو الأقلية الذين قد يفضلون التقاضي.

ويغيب غياب هذه الشروط عملياً أن يتعين على المدين نيل موافقة بالإجماع على أي إعادة هيكلة، مما يمكن أن تستغله صناديق المضاربة كثيرة التقاضي والساعة لعرقلة أي حل عن طريق المطالبة بمدفوعات مشفوعة بأحكام قضائية.

ويعاني لبنان من أشد أزماته الاقتصادية منذ الحرب الأهلية وسط



أسامة هيمني
لبنان لم يتعلم من درس تخلف الأرجنتين عن السداد

ونسبت وكالة رويترز لمدير الاستثمار في باركفيو إنفيرز، وهي شركة لإدارة الثروة والأصول ليست لها استثمارات في لبنان، أسامة هيمني، قوله إن لبنان لم يتعلم من دروس تخلف الأرجنتين عن السداد في 2001، إذ بوسع عدد صغير من حملة السندات أن يعطل عملياً إعادة الهيكلة عن طريق التقاضي.

ويضاف "سيتعين على لبنان أن يظهر أن معاملة حملة كل سند تضاهي الآخرين، وإلا فإن ممانعات الأقلية قد تتحدى العملية قضائياً".

وكانت الأرجنتين مرت بإعادة هيكلة طويلة شابها الفوضى بعد تخلفها عن سداد ديونها، لأسباب منها أن عدداً قليلاً فحسب من سنداتنا في ذلك الوقت كان

ويعني غياب هذه الشروط عملياً أن يتعين على المدين نيل موافقة بالإجماع على أي إعادة هيكلة، مما يمكن أن تستغله صناديق المضاربة كثيرة التقاضي والساعة لعرقلة أي حل عن طريق المطالبة بمدفوعات مشفوعة بأحكام قضائية.

ويعاني لبنان من أشد أزماته الاقتصادية منذ الحرب الأهلية وسط

ويجمع محللون على أن الوضع الاقتصادي وصل إلى طريق مسدود ولم يعد معه بالإمكان تدارك الأزمة في ظل تفاقم معاناة المواطنين واستفحال الفساد وسيطرة السلطة الدينية على ثروات البلاد وتسخيرها للأجندات السياسية الخارجية.

ويقول متابعون للشأن الاقتصادي الإيراني إن أحد أبرز اللاعبين الرئيسيين في القطاع شبه الحكومي هي شبكة الشركات التي تعمل لحساب الحرس الثوري.

وتكتمن الصعوبة القصوى لطهران في مرور الأموال عبر النظام المصرفي في ظل التزام المزود الدولي لخدمات التراسل المالي المؤمن (سويغت) بإيقاف تسهيل الصفقات المالية.

وشكل قرار نظام سويغت في نوفمبر الماضي تجميد وصول البعض من المصارف الإيرانية لشبكته ضربة كبيرة لإيران حيث ضيقت الخطوة الخناق على النظام المالي للبلاد، التي تعاني من أزمات اقتصادية أصلاً.

ويتربح اقتصاد على حافة الانهيار في ظل موجة الاحتجاجات وفقدان السلع الأساسية من الأسواق، في ظل إقرار الحكومة الضمني بفشل مؤسسات الدولة في القيام بدورها.

وتتوسل طهران بشركات القطاع الخاص وتعرض لها لخلق لإيجاد سبل لتبريه، كما عرضت عليها إدارة الشركات الحكومية المترهلة لإقازها من الإفلاس.

وتواجه الشركات الإيرانية خسائر كبيرة بفعل العقوبات الأمريكية، التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة، واضطرت البعض منها إلى إغلاق خطوط الإنتاج وتسريح العمال.

وأظهرت المقابلات التي أجرتها رويترز مع مالكي الشركات في أنحاء إيران، أن المناس من الشركات عقلت الإنتاج وسرحت الآلاف من العمال، نظراً لمناس أعمال غير موات، يرجع بشكل رئيسي إلى العقوبات الأمريكية الجديدة.

وكأحد الأمثلة على ذلك، اضطرت شركة تامنوش الإيرانية لتصنيع المشروبات الغازية، إلى إغلاق خط إنتاجها بعد قرابة 16 عاماً من التشغيل، وسرحت العشرات من العمال.

وقال فرزاد رشدي الرئيس التنفيذي للشركة "أصبح جميع العاملين لدينا وعددهم حوالي 45 دون عمل الآن. يقود رجال سيارات أجرة، وعادت النساء لرعاية منازلهن".

وعرقل تراجع العملة المحلية، بعد إعادة فرض العقوبات، التجارة الخارجية لإيران وعزز التضخم السنوي، الذي يتوقع صندوق النقد أن يبلغ 35.7 بالمئة هذا العام و31 بالمئة العام المقبل.

ويتوقع خبراء الصندوق هبوط صادرات السلع والخدمات الإيرانية إلى مستوى 60.3 مليار دولار بنهاية

حقائق تفند قدرة إيران على تسويق نفطها

طهران تحلم بجني 12 مليار دولار في نهاية مارس 2021



لاستعراض فقط

يشك محللون ومؤسسات مالية دولية في قدرة إيران على تحقيق العوائد النفطية، التي تحلم بجنيها خلال الفترة المقبلة في خضم العقوبات الأميركية المشددة عليها، وبوسط تأكيدات المؤشرات على انحصار هامش تحركاتها لتسويق الخام خاصة مع تفجر الاحتجاجات مؤخراً بسبب زيادة أسعار الوقود.

طهران - يجمع محللو أسواق الطاقة على أن هامش مناورة إيران للإفلات "مؤقتاً" من العقوبات الأميركية عبر زيادة بيع نفطها في الأسواق العالمية، بات محدوداً للغاية أكثر من أي وقت مضى.

وتكافح الحكومة الإيرانية من أجل جني عوائد مالية لترقيع موازنتها المختلفة عبر صادرات الخام المتراجعة، والتي تعد هدفاً أساسياً ضمن قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وأعلن رئيس منظمة التخطيط والموازنة محمد باقر نوبخت الأربعاء أن العائدات المتوقعة من صادرات النفط لكل من العامين الجاري والقادم تتراوح بين 10 إلى 12 مليار دولار.

وفي مايو الماضي، أنهت واشنطن الإعفاءات المؤقتة، التي منحتها للمشتريين الرئيسيين الثمانية للنفط الإيراني، ما زاد من الضغوط على الصين والهند وتركيا للعثور على موردين آخرين.

وقال جهاد أزغور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق لرويترز في وقت سابق هذا العام إن "التقدير أن العقوبات التي أعيد فرضها العام الماضي وجرى تشديدها هذا العام، لن يكون لها تأثير إضافي العام المقبل".

وقدر صندوق النقد الدولي أن تحتاج إيران إلى سعر 194.6 دولار لبرميل النفط لتحقيق توازن في الموازنة الجديدة. وتوقع أن تسجل إيران، وهي عضو رئيسي في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، عجزاً مالياً بنسبة 4.5 بالمئة هذا العام و5.1 بالمئة في العام المقبل.

وأشار أزغور صندوق إلى أن الاقتصاد الإيراني سينكمش بنسبة 9.5 بالمئة هذا العام، وهو أسوأ أداء له منذ عام 1984 عندما كانت طهران في حالة حرب مع العراق، لكنه توقع أن يستقر النمو عند مستوى الصفر العام المقبل.

وإشارة إلى نسبة تراجع صادرات إيران النفطية منذ بداية الحظر الأميركي، وفق صندوق النقد

بالمئة نسبة تراجع صادرات إيران النفطية منذ بداية الحظر الأميركي، وفق صندوق النقد

موازنة السنة المالية القادمة لتقدمها للبرلمان في السابع من الشهر المقبل. وحملت بيانات صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الإيراني إشارات تعكس مدى تأثر طهران بانخفاض أسعار الخام في الأسواق العالمية وبالعقوبات الأميركية.

ومنذ فرض العقوبات الأميركية تقلصت صادرات إيران النفطية بأكثر من 80 بالمئة. ولا تعلن طهران عن أرقام دقيقة، لكنها تقول إن بعض النفط الخام لا يزال يتم تصديره عبر وسائل "غير تقليدية".

وفي مايو الماضي، أنهت واشنطن الإعفاءات المؤقتة، التي منحتها للمشتريين الرئيسيين الثمانية للنفط الإيراني، ما زاد من الضغوط على الصين والهند وتركيا للعثور على موردين آخرين.

وقال جهاد أزغور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق لرويترز في وقت سابق هذا العام إن "التقدير أن العقوبات التي أعيد فرضها العام الماضي وجرى تشديدها هذا العام، لن يكون لها تأثير إضافي العام المقبل".

وقدر صندوق النقد الدولي أن تحتاج إيران إلى سعر 194.6 دولار لبرميل النفط لتحقيق توازن في الموازنة الجديدة. وتوقع أن تسجل إيران، وهي عضو رئيسي في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، عجزاً مالياً بنسبة 4.5 بالمئة هذا العام و5.1 بالمئة في العام المقبل.

وأشار أزغور صندوق إلى أن الاقتصاد الإيراني سينكمش بنسبة 9.5 بالمئة هذا العام، وهو أسوأ أداء له منذ عام 1984 عندما كانت طهران في حالة حرب مع العراق، لكنه توقع أن يستقر النمو عند مستوى الصفر العام المقبل.

وإشارة إلى نسبة تراجع صادرات إيران النفطية منذ بداية الحظر الأميركي، وفق صندوق النقد

بالمئة نسبة تراجع صادرات إيران النفطية منذ بداية الحظر الأميركي، وفق صندوق النقد

بالمئة نسبة تراجع صادرات إيران النفطية منذ بداية الحظر الأميركي، وفق صندوق النقد

بالمئة نسبة تراجع صادرات إيران النفطية منذ بداية الحظر الأميركي، وفق صندوق النقد

بالمئة نسبة تراجع صادرات إيران النفطية منذ بداية الحظر الأميركي، وفق صندوق النقد

ارتباك خطط الأردن يكبل انتشار السيارات الكهربائية

قطاع تجارة السيارات الخضراء مما حال دون انتشارها على نطاق واسع. ويواجه مستخدمو السيارات الكهربائية والمتعاملون كالتجار والموزعين والكلاء صعوبات كبيرة جراء عدم توفر محطات لتزويد الكهرباء، وتطالب الأوساط التجارية والبيئة الحكومة بالتعجيل بإنشاء محطات شحن كهربائية تضمن ألا تنقطع المركبة من الطاقة بعد تعدي المسافة القصوى لدعم عملية التحول إلى السيارات الكهربائية.

وتقول الهنواي إن التسريع ببناء محطات شحن خاصة لهذا النوع من السيارات يُعد الأساس لانتشارها بين المواطنين، حيث أن الأردن الأول في المنطقة في قيامه بوضع نظامين تشريعي وقانوني لتحديد المتطلبات الفنية والقانونية لمحطات الشحن.

وحسب الخبراء، منحت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن عدة رخص لمحطات شحن عامة للسيارات الكهربائية تابعة للشركة الأردنية الحديثة لخدمات الزيووت والمحروقات (المناصير) وكذلك لشركة غولف، إضافة إلى إنشاء محطات الشحن في عدد من أماكن اصطاف السيارات.

وودع كل ذلك الحكومة لتأخذ مجموعة من الإجراءات التشجيعية لتوفير استخدام وإنتاج الطاقة من مصادر محلية خصوصاً مصادر الطاقة المتجددة.

ولكن خبراء ينتقدون تعثر خطوات الحكومة في وضع الأطر التنظيمية والرسوم الجبائية والضريبية لتنظيم

عدد السيارات خفيفة الاستخدام في العالم، غير أنها بدأت تحظى باهتمام متزايد من قبل المستخدمين والحكومات بفعل منافعتها الاقتصادية والبيئية".

وأشارت إلى أن مصادر الأردن في قطاع الطاقة محدودة، ويتسارع نسق النمو في مختلف الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى كثافة الطلب عليها من المواطنين والملاجرين الموجودين بالبلاد.

الخبراء ينتقدون تعثر خطوات الحكومة في وضع الأطر التنظيمية والضريبية لتنظيم تجارة السيارات الخضراء

وودع كل ذلك الحكومة لتأخذ مجموعة من الإجراءات التشجيعية لتوفير استخدام وإنتاج الطاقة من مصادر محلية خصوصاً مصادر الطاقة المتجددة.

ولكن خبراء ينتقدون تعثر خطوات الحكومة في وضع الأطر التنظيمية والرسوم الجبائية والضريبية لتنظيم

وتعد المركبات الكهربائية أكثر كفاءة في تحويل الطاقة إلى حركة، في حين أن كفاءة محرك البنزين لا تتجاوز حوالي 18 بالمئة، مقارنة بكفاءة محرك الكهرباء الذي يصل إلى 90 بالمئة.

وأكد أبوراد أن السيارات الهجينة تعتمد على نظام مؤلف من محركين، الأول بطارية كهربائية، والثاني محرك احتراق داخلي يخزن الطاقة ويحولها إلى حركة لتقليل استهلاك الوقود.

وتعتمد السيارات الكهربائية على بطارية يتم شحنها بالمركبة مما يجعلها أقل كفاءة وأقل تسبباً في التلوث مقارنة بالسيارات التقليدية.

وتعتقد الخبيرة القانونية في الطاقة المحامية رانيا الهنواي أن "السيارات الكهربائية لا تتجاوز نسبة 2 بالمئة من



مطبات تعترض السيارات الصديقة للبيئة